

Distr.: General  
29 May 2008  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير لكسمبرغ الوطني للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ المقرر إجراؤه أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) جان أولينغر  
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكسمبرغ  
لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

## تقرير لكسمبرغ الوطني

تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة  
أيار/مايو ٢٠٠٨

### موجز

يستعرض التقرير في جزئه الأول (الجزء ألف) سياسة لكسمبرغ في مجال  
التعاون الإنمائي.

وسياسة لكسمبرغ في مجال التعاون الإنمائي سياسة عرفت تطورا حيويا للغاية في  
السنوات الخمس عشرة الماضية. فبتحفيز من الحكومات المتعاقبة، بلغت المساعدة الإنمائية  
الرسمية التي تقدمها لكسمبرغ في عام ٢٠٠٠ نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي  
في حين أنها لم تكن تمثل سوى ٠,٣٣ في المائة من ذلك الدخل في عام ١٩٩٥. وبلغت  
المساعدة في عام ٢٠٠٧ نسبة ٠,٩٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وتهدف الحكومة  
إلى بلوغ نسبة ١ في المائة في السنوات القادمة. وتمنح المساعدة حصرا في شكل تبرعات وهي  
غير مشروطة بتاتا.

وبصرف النظر عن الجوانب الكمية، تولى لكسمبرغ أهمية كبيرة لنوعية المساعدة التي  
تقدمها. وهكذا، فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية خلال  
السنوات الأخيرة، واصل برنامج لكسمبرغ للتعاون سياسته المتمثلة في تركيز أنشطته جغرافيا  
على عشرة بلدان شريكة هي: الرأس الأخضر والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر  
وناميبيا في أفريقيا، وفييت نام ولاو في آسيا، والسلفادور ونيكاراغوا في أمريكا اللاتينية.  
وبموازاة ذلك، ينتهج برنامج لكسمبرغ للتعاون سياسة التركيز القطاعي موثرا الاضطلاع  
بأنشطته في مجال الهياكل الأساسية والقطاعات الاجتماعية: ويحظى التعليم والصحة والمياه  
 والمرافق الصحية بالأولوية في هذا الإطار.

وينطبق التركيز الجغرافي والقطاعي على المشاريع والبرامج الثنائية وكذا على المشاريع  
والبرامج التي تنفذ مع الشركاء متعددي الأطراف، وفي مقدمهم الصناديق والبرامج التابعة

لمنظومة الأمم المتحدة. ويجري بانتظام بحث أوجه التآزر بين المساعدة الثنائية (التي تمثل ٧٠ في المائة من المساعدة التي تقدمها لكسمبرغ) والمساعدة متعددة الأطراف (التي تمثل ٣٠ في المائة من هذه المساعدة)، وبخاصة في البلدان العشرة الشريكة لبرنامج لكسمبرغ للتعاون.

وفي إطار تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة المعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٥، تبني برنامج لكسمبرغ للتعاون بوجه خاص مبادئ الملكية والتنسيق والمواءمة. وقد تيسر إحراز التقدم في هذا الإطار بفضل سياسة الاقتراب من الميدان. فخلال السنوات الأخيرة، أنشأت لكسمبرغ مكاتب إقليمية للتعاون تتيح لها الاستماع بشكل أفضل للبلدان الشريكة وبالتالي زيادة فعالية الدعم الذي تقدمه لها.

وينكب التقرير في الجزء الثاني (الجزء باء) على تنفيذ لكسمبرغ للأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

ففي عام ٢٠٠٠، اعتمد المجتمع الدولي، خلال مؤتمر قمة الألفية، إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي تشكل تجسيدا عمليا له. وتمثل هذه الأهداف خريطة الطريق للحد من الفقر حتى عام ٢٠١٥. وتؤديها لكسمبرغ تأييدا تاما في إطار التزامها بالتعاون الإنمائي. ولذلك، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل الركيزة التي تتمحور حولها أولويات برنامج لكسمبرغ للتعاون المقدمة في الجزء الأول من التقرير.

وتوضع كافة الأنشطة التي ينفذها برنامج لكسمبرغ للتعاون من منظور التنمية المستدامة، وفقا للتعريف الوارد في تقرير بروتلاند، إذ أنها تسهم في تحقيق "تنمية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

وبما أن الاستعراض الوزاري لعام ٢٠٠٨ يتمحور حول الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو كفاءة وجود بيئة مستدامة، فإن التقرير يتناول بتفصيل كيف يراعى هذا الهدف لدى تنفيذ سياسة لكسمبرغ في مجال التعاون الإنمائي. ففي البداية، يتناول مسألة التنفيذ العملي للهدف السابع انطلاقا من مثالين اثنين هما: إدارة الموارد الطبيعية، وهو أحد قطاعي تركيز البرنامج الإرشادي للتعاون المبرم بين لكسمبرغ وبوركينا فاسو للسنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، وأنشطة برنامج لكسمبرغ للتعاون في قطاع المياه والمرافق الصحية في عدة بلدان شريكة.

ويتناول التقرير بعد ذلك سلسلة الأدوات التي أعدت لكفاءة مراعاة مبادئ التنمية المستدامة في السياسات العامة لكسمبرغ.

وفي الختام، يتناول التقرير تحديين جديدين يطرحان في مجال التنمية المستدامة، وهما: تغير المناخ والأمن الغذائي. ف منذ سنوات عديدة وبرنامج لكسمبرغ للتعاون يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ. وقد تقرر زيادة هذه الجهود خلال السنوات المقبلة، كما يستشف من البيان المتعلق بسياسة التعاون والعمل الإنساني الذي أدلى به جان لوي شيلتز، وزير التعاون والعمل الإنساني، أمام البرلمان في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وللإسهام في ضمان الأمن الغذائي في البلدان النامية برغم ما يشهده العالم حالياً من زيادة في أسعار المواد الغذائية، وضعت لكسمبرغ مجموعة متنوعة من التدابير القصيرة الأجل. وعلى الأمدن المتوسط والبعيد، سيواصل برنامج لكسمبرغ للتعاون مشاركته في مجال التنمية الريفية المتكاملة إلى جانب البلدان الشريكة معه.

## الجزء ألف

### تنفيذ سياسة لكسمبرغ في مجال التعاون الإنمائي

#### ١ - لحة تاريخية

الدافع الكامن وراء عمل حكومات لكسمبرغ المتعاقبة في مجال التعاون الإنمائي والعمل الإنساني هو التعبير عن التضامن مع السكان الأكثر فقراً. ففي عام ١٩٧٤، أكدت الحكومة التي تأثرت بالبلدان الصناعية في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي التزمت في عام ١٩٧٠ بأن تخصص في السنوات العشرة المقبلة ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن "التضامن الإنساني" أمر لا غنى عنه ووعدت بتعزيز مساعدتها وتحسين تنظيمها.

وخلال السنوات الثلاثين الأخيرة، لم يتغير البتة الشعور الذي قام عليه برنامج لكسمبرغ للتعاون وإن أثرت تشكيلة الأدوات والشركاء التي يتم من خلالها تصميم هذا التعاون وتنفيذه بأكثر من لون.

وأعطى الالتزام الراسخ في مؤتمر قمة الأرض بربو عام ١٩٩٢ برفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لكسمبرغ لتصل إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي حتى عام ٢٠٠٠، أعطى دفعة لا سابق لها لبرنامج ما فتى منذئذ يغبني ويزداد خبرة ونضجا.

ووفر القانون المتعلق بالتعاون الإنمائي المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الإطار القانوني والتنظيمي الملثم. وكفل إنشاء صندوق التعاون الإنمائي بموجب هذا القانون، وهو صندوق تغذيه ميزانية الدولة، ولكنه لا يخضع للقيود الناشئة عن مبدأ سنوية الميزانية، وجود

أداة إدارة حديثة مواتية لبرنامج لكسمبرغ للتعاون الذي بات مزودا بما يكفيه من الوسائل للعمل في السياق الدولي الجديد الذي رأى النور منذ عام ٢٠٠٠.

وشارك برنامج لكسمبرغ للتعاون في استعراض يجريه الأقران في إطار لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٣ وكذا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي الفترة الفاصلة بين هذين الاستعراضين، نتجت أهم التطورات عن الدينامية التي شهدتها أوروبا والعالم منذئذ فيما يتعلق بموضوع نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وحجمها، وتجدد الإشارة هنا إلى ما يلي:

- زاد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لكسمبرغ بنسبة ٦٠ في المائة (بالأسعار الحالية)،
- ظل عدد البلدان الشريكة للبرنامج ثابتا (١٠ بلدان)،
- دخلت برامج معينة مرحلة التوظيف/الانتقال (ناميبيا، السلفادور، فييت نام)،
- تم تقليص عدد "البلدان المستفيدة من المشاريع" (من ٢٠ بلدا في عام ٢٠٠٣ إلى ١٢ بلدا اليوم)،
- تم توسيع شبكة مكاتب التعاون (ليبلغ عددها ٦ مكاتب)،
- تراعى المساعدة متعددة الأطراف بشكل أفضل في البرامج الإرشادية للتعاون مع البلدان الشريكة،
- أصبحت العلاقات مع الشركاء متعددي الأطراف أكثر تنظيما.

## ٢ - استراتيجية برنامج لكسمبرغ للتعاون

مع تعاقب اعتماد إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، وإعلان باريس والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، تزود المجتمع الدولي بإطار من القواعد والالتزامات والصكوك للتصدي للفقير بفعالية لا سابق له وهو على قدر من الاتساق لم يعهد من قبل.

وقد أسهمت لكسمبرغ بنشاط، خاصة في فترة رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، في تشكيل الإطار المرجعي الدولي للتعاون الإنمائي، سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (إعلان باريس بشأن فعالية المعونة) والاتحاد الأوروبي (الالتزام الجماعي للاتحاد الأوروبي برفع مساعدته الإنمائية الرسمية

لتصل إلى ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٠ وإلى ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٥.

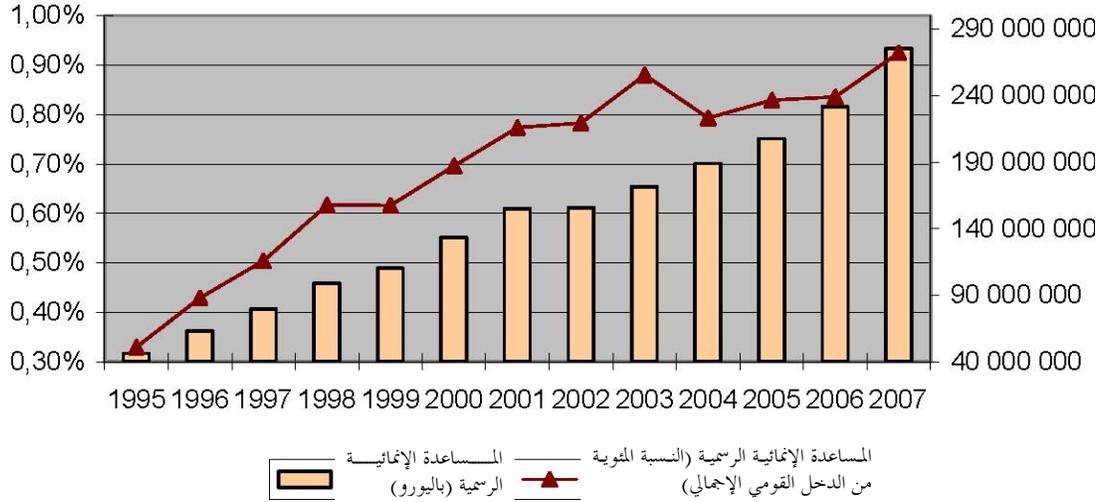
ويعتد برنامج لكسمبرغ للتعاون اليوم بهذا الإطار المرجعي لترسيخ توجهاته الاستراتيجية.

وبصدد كمية المساعدة، أعاد البرنامج الحكومي لعام ٢٠٠٤ تأكيد الإرادة السياسية للبقاء ضمن رواد المساعدة على الصعيد الدولي: "توصلت لكسمبرغ في عام ٢٠٠٠ إلى تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة مستجيبة بذلك لتوصيات صادرة عن الأمم المتحدة. وسوف تثار في مساعيها من أجل الوصول إلى نسبة ١ في المائة في السنوات القادمة".

وعلى مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، تعد لكسمبرغ منذ عام ٢٠٠٠ ضمن مجموعة البلدان الصناعية التي تخصص أكثر من ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ٢٧٥,١٤ مليون يورو، وهو ما يمثل ٠,٩٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي استناداً إلى الإحصاءات الحالية.

وحسب معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تخصص نسبة ٧٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للمساعدة الثنائية ونسبة ٣٠ في المائة للمساعدة متعددة الأطراف.

## تطور المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها لكسمبرغ في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧



وفيما يتعلق بنوعية المساعدة، تؤكد وثيقة "استراتيجية ومبادئ" برنامج لكسمبرغ

للتعاون (٢٠٠٦) ما يلي:

"يعمل برنامج لكسمبرغ للتعاون الإنمائي بعزم من أجل القضاء على الفقر، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. وتصمم أنشطته انطلاقاً من روح التنمية المستدامة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية - مع جعل الرجل والمرأة والطفل في محورهما. وتندرج هذه الأنشطة في المقام الأول في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - حتى عام ٢٠١٥. ولذلك فإن قطاعات النشاط الرئيسية لبرنامج التعاون تندرج في المجال الاجتماعي: الصحة، والتعليم، بما في ذلك التدريب والإدماج المهني، والتنمية المحلية المتكاملة. وتحظى المبادرات ذات الصلة في مجال التمويل الصغير بالتشجيع والدعم سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي.

ومن الناحية الجغرافية، يتبع برنامج لكسمبرغ للتعاون، حرصاً منه على تحقيق الفعالية وإحداث الأثر المنشود، سياسة تركز على عدد محدد من البلدان الشريكة المتميزة. وتقع ستة من البلدان الشريكة المتميزة لبرنامج لكسمبرغ للتعاون التي تم اختيارها أساساً استناداً إلى الدليل المركب للتنمية البشرية لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويتميز التعاون مع هذه البلدان بشعور حاد بالشراكة مع السلطات والمجتمعات المحلية.

**وروح الشراكة هذه، مقرونة بحرص المستفيدين على ملكية البرامج والمشاريع، هي التي مهدت السبيل لتنفيذ برامج متعددة السنوات للتعاون، وبرامج إرشادية للتعاون (...).**

وعموازة ذلك، يشارك برنامج لكسمبرغ للتعاون بنشاط في مناقشة وتحديد معايير جديدة لتنسيق المساعدة الإنمائية الدولية وكفالة جودتها. وقد أيد الاستنتاجات الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة، الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٥.

وتشمل أيضا المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لكسمبرغ عنصرا هاما من عناصر المساعدة الإنسانية التي تندرج في الإطار الأوسع نطاقا للإدارة المدنية للأزمات ويمكن بالتالي توفيره في حالات الكوارث الطبيعية وكذلك في حالات ما بعد النزاع، منذ لحظة وقف أعمال العنف المسلح وحتى استئناف أنشطة التعاون الإنمائي.

وتتسم سياسة لكسمبرغ في مجالي التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية منذ أكثر من خمس عشرة سنة ببذل جهد ثابت وتدرجي، كما ونوعاً، لصالح أكثر السكان حرمانا. وتمثل هذه السياسة تعبيراً عن تضامن دولي ثابت وأكد، وهي تشكل من هذا المنطلق وسيلة هامة للعمل الخارجي الذي تقوم به حكومة دوقية لكسمبرغ الكبرى<sup>(١)</sup>.

### ٣ - المعونة الثنائية - التركيز الجغرافي والقطاعي

رغم التزايد الملحوظ في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، ظل عدد البلدان الشريكة ثابتا (١٠ بلدان):

- في أفريقيا (٦ بلدان): الرأس الأخضر والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وناميبيا
- في آسيا (بلدان): فييت نام ولاو

(١) "La cooperation luxembourgeoise: Strategie et principes", Direction de la cooperation au developpement, 2006 (انظر الموقع <http://www.mae.lu/cooperation>).

• في أمريكا الجنوبية (بلدان): السلفادور ونيكاراغوا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة تعامل بنفس الطريقة التي تُعامل بها البلدان الشريكة.

ووفقا لهدف سياسة التعاون الإنمائي المتمثل في القضاء على الفقر، فإن معظم المعونة الثنائية موجه نحو أقل البلدان نموا. ويشكل دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياسا لاختيار البلدان الشريكة.

ولا ينطبق هذا المعيار على اختيار البلدان الشريكة فحسب بل أيضا على اختيار مجالات العمل في هذه البلدان. ويتركز دعم برنامج لكسمبرغ للتعاون في المناطق الأكثر حرمانا التي تُحدّد بالتعاون مع السلطات تحديدا في البرامج الإرشادية للتعاون.

وشكلت المعونة الثنائية المقدمة إلى البلدان الشريكة نسبة تناهز ٣٧ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٧ ونحو ٥٣ في المائة من إجمالي المساعدات الثنائية.

وفيما يتعلق بالتركيز القطاعي، تجدر الإشارة إلى أن ثلثي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من لكسمبرغ تُستثمر في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، أي في قطاعات التعليم (نسبة ١٥ في المائة، وبخاصة في التعليم الثانوي والإدماج المهني) والصحة (نسبة ٢٠ في المائة، في الخدمات الصحية الأساسية بشكل رئيسي) والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأخرى (السياسة السكانية والصحية والمتعلقة بالخصوبة، والمياه والمرافق الصحية، وتقديم الدعم إلى المجتمع المدني).

ويخصّص جزء هام من التعاون الثنائي للبرامج والمشاريع المتعددة القطاعات في إطار التنمية المحلية المتكاملة. ويمكن أن تتضمن هذه البرامج والمشاريع جوانب تتعلق بالزراعة والري والصحة والتعليم والمجتمع المدني والتمويل الصغير.

وبالإضافة إلى ذلك، يجرى التشديد على المواضيع الشاملة الثلاثة وهي البيئة والقضايا الجنسانية والحكم الرشيد. وسيعود هذا التقرير بشكل أكثر تفصيلا في الجزء باء إلى موضوع البيئة وتغير المناخ.

#### ٤ - المعونة المتعددة الأطراف

في عام ٢٠٠٧، شكلت المعونة المتعددة الأطراف نسبة ٣٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية وكانت مكونة على النحو التالي:

- الاتحاد الأوروبي: ٢٨ في المائة
- صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة: ٣٧ في المائة
- مجموعة البنك الدولي: ١٨ في المائة
- المصارف الإنمائية الإقليمية: ٩ في المائة
- الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى: ٨ في المائة

ويقدم برنامج لكسمبرغ للتعاون الدعم إلى عدة وكالات متخصصة وصناديق وبرامج تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وُقعت معها اتفاقات إطارية للتعاون. ويتخذ هذا الدعم شكل تبرعات للميزانيات أو للأولويات المواضيعية أو شكل مساهمات في البرامج الوطنية أو المشاريع (الثنائية والمتعددة الأطراف) في البلدان الشريكة للبرنامج.

ومنذ الاستعراض الذي أجراه أقران في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٣، وفي إطار تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥، تطور إعداد برامج التعاون المتعدد الأطراف استناداً إلى المحاور التالية:

**المواءمة مع الأولويات الجغرافية:** منذ بدء تطبيق الجيل الثاني من البرامج الإرشادية للتعاون اعتباراً من عام ٢٠٠٦، تُخصص نسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من إجمالي أموال البرامج الإرشادية للمشاريع أو البرامج التي تنفذها الوكالات المتعددة الأطراف في البلد المعني. وغالبا ما تُختار المنظمات التي يُعهد إليها بتنفيذ هذه المشاريع من بين الوكالات الشريكة المفضلة لبرنامج لكسمبرغ للتعاون على أساس تكامل برامجها ومشاريعها مع الأنشطة الثنائية للبرنامج.

**المواءمة مع الأولويات القطاعية:** تُحدد الأولويات القطاعية المدرجة في البرامج الإرشادية للتعاون بالاشتراك مع سلطات البلدان الشريكة. وتحقيقاً لاتساق الجهود وتركيزها، باتت البرامج المتعددة الأطراف الممولة في إطار البرامج الإرشادية للتعاون تلتزم بهذه الخيارات القطاعية<sup>(٢)</sup>.

**البرمجة المتعددة السنوات وقابلية التنبؤ:** يقيم برنامج لكسمبرغ للتعاون نتيجة لما يضطلع به من أنشطة في عدد محدود من القطاعات، علاقات وثيقة منذ زمن بعيد مع عدد محدود من

(٢) في مالي مثلاً حيث اعتُبرت خدمات الصحة الأساسية والقضايا الجنسانية قطاعات ذات أولوية في البرامج الإرشادية للتعاون، منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان هما من الوكالات المتعددة الأطراف التي تخطى بتعاون مميز.

المنظمات المتعددة الأطراف الناشطة في هذه القطاعات. وقام برنامج لكسمبرغ للتعاون، بغية توطيد علاقاته مع هذه الوكالات والمنظمات وتعزيز اتساق ما يقدمه من دعم واعتماد تخطيط متعدد السنوات على نحو يسمح بالتنبؤ بالموارد المالية المتاحة، بتوقيع اتفاقات إطارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (جميعها في عام ٢٠٠٤) ومنظمة الصحة العالمية (في عام ٢٠٠٦). وفي عام ٢٠٠٧، وبالنظر إلى القطاعات المحددة في إطار البرامج الإرشادية للتعاون مع البلدان الشريكة، أُنخذ قرار بتوسيع مجموعة الشركاء المتعددي الأطراف المميزين لتشمل مكتب العمل الدولي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. والعمل جارٍ على إعداد اتفاقات إطارية مع هذه المنظمات. وتنص هذه الاتفاقات الإطارية بوجه خاص على إجراء مشاورات سنوية يجرى خلالها تحليل تقارير الفترة السابقة ومناقشة برنامج العمل واعتمادات الميزانية للفترة المقبلة.

## ٥ - طرائق التنفيذ

تأتي المساعدة الإنمائية الرسمية بكاملها من اعتمادات ميزانية الدولة المعنية أي إما من أبواب الميزانية المحددة والسنوية وإما من صندوق التعاون الإنمائي الممول سنويا عن طريق ميزانية الدولة وغير الخاضع لمبدأ الميزانية السنوية فيما يتعلق بالالتزامات والمدفوعات. وعليه، فإن لهذا الصندوق مزايا عدة تعود بالنفع بشكل مباشر على الشركاء (الثنائيين أو المتعددي الأطراف) لبرنامج لكسمبرغ للتعاون:

- قابلية التنبؤ والعمل على المدى الطويل: يمكن لبرنامج لكسمبرغ للتعاون أن يضع برامج تمتد سنوات عدة بتحديد مبلغ إجمالي (كما هو الحال بالنسبة للبرامج الإرشادية للتعاون مع البلدان الشريكة).

- السرعة والمرونة: يمكن لدوائر برنامج لكسمبرغ للتعاون التحرك بسرعة ومرونة عند الضرورة، على سبيل المثال لدى تأخر أو تسارع وتيرة تنفيذ مشروع أو برنامج ما.

وتمنح المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لكسمبرغ في شكل تبرعات حصرا.

ويقضي النهج المتبع بالاتفاق مع الشركاء بإدراج القطاعات ذات الأولوية والمخصصات المالية في الجيل الثاني من برامجنا الإرشادية للتعاون لمدة خمس سنوات. ويكفل هذا النهج توفير قدرة جيدة للغاية على التنبؤ بالتدفقات المالية على المدى المتوسط والسماح في الوقت نفسه بتحقيق مواءمة تامة مع الأولويات القطاعية الوطنية والحفاظ على المرونة اللازمة في فترة تنفيذ البرامج الإرشادية.

وفي إطار الاحترام الكامل لروح ونص إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، يرى برنامج لكسمبرغ للتعاون أنه ينبغي تقييم مدى استصواب تقديم معونة مباشرة من الميزانية على أساس كل حالة على حدة، ولا سيما استنادا إلى معايير من قبيل شفافية آليات الإدارة وقدرة الاستيعاب الفعلي في القطاعات الاجتماعية. ويجرى حاليا النظر في تقديم مساهمات في صناديق قطاعية و/أو إقليمية في بعض البلدان الشريكة وذلك في إطار تنفيذ الجيل الثاني من البرامج الإرشادية للتعاون. ويحظى بناء قدرات المؤسسات الحكومية والإدارية باهتمام متزايد في أنشطة برنامج لكسمبرغ للتعاون.

وليست المساعدة التي تقدمها لكسمبرغ مشروطة بتاتا. وفي إطار تقديم المعونات الغذائية في حالات الطوارئ، يستجيب برنامج لكسمبرغ للتعاون بصورة فردية لطلب محدد يصدر عن أحد شركائه بتقديم مساهمة عينية.

## ٦ - فعالية المعونة

### الملكية

وضعت جميع البلدان الشريكة لبرنامج لكسمبرغ للتعاون استراتيجيات وطنية للتنمية وللحد من الفقر، اتخذت في معظم الأحيان شكل "ورقات استراتيجية للحد من الفقر" أعدت وحُدثت بتحفيز من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويتمحور عمل برنامج لكسمبرغ للتعاون في البلدان الشريكة حول هذه الاستراتيجيات ويقدم الدعم لتنفيذها. وحيثما وُجدت آليات كهذه، يشارك، ممثلو البرنامج في أنشطة أفرقة العمل والتنسيق بين الجهات المانحة والسلطات الوطنية.

وفيما يتعلق بالملكية عموما وكفالة فعالية المعونة خصوصا، أحرز بعض الشركاء تقدما أكثر من غيرهم. وحالة فييت نام معروفة، لا سيما فيما يتعلق باعتماد صيغة وطنية لإعلان باريس عُرفت باسم "بيان هانوي الأساسي".

### المواءمة

ينص إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ على تعهد الجهات المانحة بـ "استخدام نظم وإجراءات البلدان الشريكة قدر المستطاع".

والبرامج الإرشادية للتعاون، التي تعد بالاشتراك مع السلطات الوطنية، تندرج بالكامل في إطار تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وفي مرحلة تحديد المشاريع والبرامج التي ينبغي إدراجها في البرامج الإرشادية للتعاون، يحرص كل من السلطات الوطنية

ومسؤولي برنامج لكسمبرغ للتعاون على ضمان التكامل والقيمة المضافة المحققة من اتباع هذا الإطار المرجعي.

وهذه الاستراتيجيات، بما فيها تلك القائمة على الصعيد القطاعي، تشكل بالنسبة للشراكة بين برنامج لكسمبرغ للتعاون والشريك المحلي الإطار المرجعي الرئيسي إلى جانب الأهداف الإنمائية للألفية.

### التنسيق

أصبح التنسيق في السنوات الأخيرة بين الجهات المانحة وفيما بين الجهات المانحة والسلطات الوطنية عاملاً أساسياً في تحسين فعالية المعونة. فأهمية التنسيق بين الجهات المانحة، وبخاصة في الميدان، كانت عاملاً حاسماً جداً لبرنامج لكسمبرغ للتعاون إلى توسيع شبكة مكاتبه الإقليمية وتعزيز وجوده على الأرض.

ولدى برنامج لكسمبرغ للتعاون حالياً ستة مكاتب: في برايا (الرأس الأخضر) وداكار (يغطي السنغال ومالي) وواغادوغو (يغطي بوركينا فاسو والنيجر) وهانوي (يغطي فييت نام ولاو) وماناغوا (يغطي نيكاراغوا والسلفادور) وبريشينا (كوسوفو).

ويسمح هذا الوجود الميداني المعزز بالانخراط بشكل أكبر من ذي قبل في آليات التنسيق القائمة بين الجهات المانحة وتيسير أوجه التآزر من خلال الاتصالات المباشرة.

وعلى سبيل المثال، اعتبرت الجهات المانحة العاملة في الرأس الأخضر<sup>(3)</sup> في عام ٢٠٠٦ برنامج لكسمبرغ للتعاون الجهة المانحة الرئيسية في قطاع التعليم، وبشكل أكثر تحديداً في كل ما يتعلق بالتعليم التقني والتدريب المهني. وكما كان متوقفاً، ما برح التنسيق بين الجهات المانحة والسلطات الوطنية يتعزز منذ ذلك الحين، لا سيما عن طريق:

- عقد اجتماعات منتظمة على مستوى الجهات المانحة الممثلة في الرأس الأخضر، وجلسات إحاطة إعلامية لبعثات الجهات المانحة والوكالات غير المقيمة؛
- إجراء اتصالات محددة الأهداف مع الوزارات التقنية في الرأس الأخضر؛
- المشاركة، باسم الجهات المانحة، في مؤتمرات وحلقات دراسية تُعقد على الصعيدين الوطني والدولي.

(٣) هو أحد البلدان الثمانية المشمولة بالمشروع التحريبي في إطار المبادرة الإصلاحية "أمم متحدة واحدة".

بعد هذه التجربة الأولى الناجحة، فإن برنامج لكسمبرغ للتعاون على استعداد للاضطلاع بدور مماثل في قطاعات أو بلدان أخرى إذا سمحت الظروف بذلك.

ويدعم البرنامج، من جهة أخرى، أي عمليات تقوم بها الجهات المانحة لتعزيز التنسيق والتعاون بينها في مجالي المتابعة والتقييم. وكانت لكسمبرغ على سبيل المثال قد شاركت في تمويل عملية التقييم المشترك للجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية بعد كارثة التسونامي التي ضربت منطقة المحيط الهندي عام ٢٠٠٤ (التحالف المعني بتقييم التسونامي) وساهمت بفعالية فيها، واستنتجت، في جملة أمور، أن العملية كانت واسعة إلى حد أنه كان سيصعب على أي جهة مانحة أن تنفذها بمفردها.

وشاركت لكسمبرغ عام ٢٠٠٧ في التقييم المشترك لإعلان باريس. ويجري التحضير مع المفوضية الأوروبية وبلجيكا وفرنسا لعملية تقييم مشتركة متعددة القطاعات في النيجر.

#### ٧ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

تراعي أدوات التمويل التي استُحدثت للتعاون مع منظمات لكسمبرغ غير الحكومية المعنية بالتنمية تنوع هذه المنظمات من حيث الحجم والموارد المالية الذاتية والهياكل التنظيمية.

وبفضل التمويل المشترك، يمكن لبرنامج لكسمبرغ للتعاون أن يساند مشاريع فردية ترتبط مشاركته فيها. يمكن تنفيذها. ويسري على المشاريع التي تنفذ في أحد البلدان الـ ١٠ الشريكة معدل مشاركة في التمويل قدره ٧٥ في المائة؛ ويسري معدل قدره ٦٦ في المائة في الحالات الأخرى. وتختار أغلبية المنظمات غير الحكومية هذا النهج الذي لا يفرض مستلزمات استراتيجية خاصة.

أما المنظمات غير الحكومية التي اكتسبت خبرة أكيدة مع محافظتها على علاقات وثيقة مع وزارة الخارجية، فيمكنها اختيار نهج الاتفاق الإطاري. فثمة اتفاقية متعددة السنوات تنص على قيام تعاون بين الوزارة والمنظمة غير الحكومية المعنية يدور حول استراتيجية للتدخل محددة الأهداف من منظور جغرافي و/أو قطاعي وحول برنامج أنشطة وخطة تمويل محددتين بشكل واضح. ويمكن أن تصل مشاركة الوزارة في التمويل إلى نسبة ٨٠ في المائة من المبلغ الإجمالي لفترة تتراوح بين سنتين و ٥ سنوات.

ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية المعتمدة لدى وزارة الخارجية في دوقية لكسمبرغ الكبرى ٨٤ منظمة في الوقت الحاضر. ويجسد هذا العدد ما يثيره التعاون الإنمائي من اهتمام ومناصرة في أوساط الرأي العام في لكسمبرغ. واعتمدت أغلبية هذه

المنظمات أسلوب عمل يستند إلى التعاون الوثيق مع بعض هيئات المجتمع المدني في البلدان النامية التي تنفذ أنشطة فيها.

وتشكل المنظمات غير الحكومية جهات فاعلة في الجهود المبذولة في لكسمبرغ في مجال التوعية والتثقيف بشؤون التنمية.

وفي عام ٢٠٠٧، حُصصت الاعتمادات الممنوحة لمشاريع المنظمات غير الحكومية وبرامجها في بلدان نامية لـ ١٥ اتفاقاً إطارياً بنسبة ٧٢ في المائة، لعمليات تمويل مشترك بنسبة ٢٨ في المائة. وزادت التبرعات للمنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بالتنمية لتبلغ ما مجموعه ٢٩,٤ مليون يورو عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل حوالي ١٣ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وخصص ١,٣ مليون يورو من هذا المبلغ لأنشطة ترمي إلى توعية الرأي العام في لكسمبرغ بأهمية التعاون الإنمائي. واستثمرت حكومة لكسمبرغ حوالي ٣٢٠.٠٠٠ يورو عام ٢٠٠٧ في أنشطة التوعية.

## الجزء باء

### تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

#### ١ - مقدمة

اعتمد المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي تشكل ترجمة عملية له. وتمثل هذه الأهداف خريطة الطريق للحد من الفقر حتى عام ٢٠١٥، التي تؤيدها لكسمبرغ تأييداً تاماً بطبيعة الحال في إطار التزامها بالتعاون الإنمائي. وهكذا تشكل الأهداف الإنمائية للألفية المحور الأساسي الذي تدور حوله أولويات برنامج لكسمبرغ للتعاون، التي عُرضت في الجزء الأول من هذا التقرير.

وتوضع جميع الأنشطة التي ينفذها هذا البرنامج من منظور التنمية المستدامة، وفقاً للتعريف الوارد في تقرير بروتلاند، إذ تسهم في تحقيق "تنمية تلي احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

ويقوم هذا التعريف على ثلاثة مكونات - بيئي واجتماعي واقتصادي - ينبغي أن تتفاعل لتحسين الظروف المعيشية في جميع أنحاء العالم، وفي البلدان النامية في المقام الأول، مع التقيد بالحدود التي تفرضها قدرة النظم الإيكولوجية على الاستيعاب. وتقع هذه المكونات الثلاثة أيضاً في صميم أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها دوقية لكسمبرغ الكبرى، كما ورد بيانه في الجزء الأول من هذا التقرير.

ولئن كان تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عاديا عموما، فإن مسألة الاستدامة البيئية هي التي شكلت محور التركيز الإعلامي في الآونة الأخيرة، لأن ظاهرة تغير المناخ التي أضحت الآن أمرا حتميا تُشيع في العالم أجمع إدراكا لهشاشة البيئة ولضرورة التحرك لوضع حد لهذه الظاهرة. لذا ينبغي، في إطار مراعاة مفهوم التنمية المستدامة، إتاحة المجال لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تحترم البيئة في البلدان النامية؛ وينبغي أيضا أن تشمل مقتضيات التنمية المستدامة هذه جميع السياسات المعتمدة في البلدان المتقدمة النمو.

وبما أن الاستعراض الوزاري لعام ٢٠٠٨ يركز على الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، يُقترح أن تُفصل لاحقا كيفية أخذ هذا الهدف في الاعتبار عند تطبيق سياسة لكسمبرغ في مجال التعاون الإنمائي. بدايةً، ستعالج مسألة التنفيذ العملي للهدف السابع، وهو كفالة بيئية مستدامة. وبعد ذلك سيتناول التقرير مراعاة مبادئ التنمية المستدامة في سياسات لكسمبرغ، قبل أن يخلص إلى عرض التحديات الجديدة التي تواجهها التنمية المستدامة والتي لا ينبغي تجاهلها.

## ٢ - تحقيق برنامج لكسمبرغ للتعاون للهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية

(أ) إدماج البعد البيئي في سياسة لكسمبرغ في مجال التعاون الإنمائي: مثال التعاون مع بور كينا فاسو

عملا بقانون ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن التعاون الإنمائي، الذي تنص المادة ٤ منه على التعاون في ميدان البيئة من أجل تشجيع "التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلدان النامية وخصوصا لأشدها فقرا" (المادة ١ من القانون نفسه)، يراعي برنامج لكسمبرغ للتعاون بصورة شاملة الشواغل البيئية في مجموع البرامج والمشاريع التي ينفذها.

وهكذا يمكن للمواضيع البيئية أن تكون عنصرا من عناصر الحوار السياسي الجاري على المستوى الوزاري بين لكسمبرغ وشركائها من البلدان، مثلما هي جزء من عمليات التفاوض بين المكاتب التابعة للبرنامج في البلدان الشريكة وبين الإدارات في تلك البلدان. وتراعي مؤسسة Lux-Development، وهي الوكالة التنفيذية لبرنامج لكسمبرغ للتعاون، البعد البيئي في تجسيد سياسة لكسمبرغ في مجال التعاون الإنمائي وتقرن دفا تر الشروط وطلبات العروض التي تقدمها بمعايير بيئية صارمة.

وإدراكا لعدم إمكانية حل القضايا البيئية على الصعيد الوطني وحده، اتخذت لكسمبرغ من الجهات المتعددة الأطراف وبخاصة صناديق وبرامج الأمم المتحدة شركاء مميزين لها لترجمة هذه الأولوية الشاملة على أرض الواقع. ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى دعم لكسمبرغ المستمر والمتزايد منذ عدة سنوات لصندوق "البيئة" الاستثماري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبالإضافة إلى مراعاة الهدف السابع بصورة شاملة، يمكن لكسمبرغ أن تنفذ أيضا أنشطة ذات أهداف أكثر تحديدا في هذا المجال. وفي إطار توجهاتها الاستراتيجية العامة وعملا بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة ومدونة سلوك الاتحاد الأوروبي بشأن التكامل وتوزيع العمل في السياسة الإنمائية، يتدخل برنامج لكسمبرغ للتعاون في ميدان البيئة إذا كان تدخله يناسب ما يذكره البلد الشريك من احتياجات في استراتيجيته الإنمائية الوطنية، وإذا لم يكن قد سبق لجهات مانحة أخرى تنفيذ أنشطة في القطاع المعني.

وخير مثال على ذلك هو بلا شك بوركينيا فاسو حيث يركز برنامج لكسمبرغ للتعاون، في إطار البرنامج الإرشادي للتعاون الذي أبرمه مع هذا البلد للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ على إدارة الموارد الطبيعية باعتبارها أحد القطاعين اللذين يركز عليهما هذا البرنامج.

ويقوم هذا التركيز على ملاحظة مفادها أن العوامل الحالية التي تعيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في بوركينيا فاسو عديدة، وأن بعض مواطن القصور لا تزال تشوب هذه الإدارة خصوصا على صعيد الرؤية المتوسطة والبعيدة المدى فيما يتعلق بالإطار المؤسسي والمعياري والتنفيذي، وذلك رغم ما تحقق ميدانيا من نتائج لا يستهان بها.

لذا تستتبع مواجهة تحديات النمو المستدام في بوركينيا فاسو وضع سياسة بيئية متسقة تستند إلى: '١' الرؤية الواضحة على الأمدين المتوسط والبعيد بشأن كيفية استخدام الأراضي الريفية (الزراعة/تربية المواشي/الغابات/الحيوانات، إلخ)؛ و '٢' الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية؛ و '٣' الإدارة التشاركية؛ و '٤' الأمن الغذائي وضمان حيافة الأراضي.

وهكذا يواجه برنامج عمل وزارة البيئة والإطار المعيشي في بوركينيا فاسو ثلاثة تحديات كبرى في السنوات القادمة، هي:

- إقامة نظم مستدامة لإدارة البيئة وصون التنوع البيولوجي؛
- تحسين الإطار المعيشي لسكان المناطق الحضرية والريفية؛
- احترام الالتزامات الدولية وإيلائها الأهمية وتشجيع التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى تقديم مساعدة أكثر تحديدا لبرنامج يقدم الدعم للإدارة التشاركية للموارد الطبيعية في منطقة Hauts Bassins، وتنمية وتشجيع أصناف واعدة مثل نبتة حب الملوك (التي تنطوي زراعتها على إمكانات هامة لاستخراج الطاقة دون الإضرار بالأمن الغذائي لأنها ليست جزءا من الدورة الغذائية وتنبت في المناطق القاحلة)، يقدم برنامج لكسمبرغ للتعاون خصوصا الدعم لوضع وتنفيذ البرنامج الوطني للإدارة المستدامة للموارد الحرجية.

ويهدف الدعم المقترح لوضع وتنفيذ هذا البرنامج الوطني إلى ما يلي:

- حث السكان والجماعات الإقليمية على تبني الإدارة المستدامة للموارد الحرجية؛
  - تشجيع الإدارة الحرجية المستدامة والتشاركية في المناطق التي يضطلع فيها البرنامج بأنشطته؛
  - التعاون مع السكان على إيجاد أنشطة مدرة للدخل وفرص عمل مستدامة؛
  - الإسهام في تعزيز قدرات مختلف الجهات الفاعلة في مجال الإدارة المستدامة واللامركزية للموارد الحرجية؛
  - الإسهام في تطوير أوجه التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال الإدارة المستدامة للموارد الحرجية؛
- وسينفذ هذا البرنامج استنادا إلى محاور النشاط الأربعة ذات الأولوية التالية:
- تحسين المعارف المتعلقة بالموارد الحرجية الوطنية؛
  - تعزيز قدرات الجهات الفاعلة؛
  - زيادة المنتجات الحرجية وتنويعها؛
  - تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للإدارة المستدامة للموارد الحرجية.

#### مكافحة الفقر من خلال حماية البيئة في بوركينافاسو

مريم درايبو، امرأة تبلغ من العمر ٤٤ سنة، وهي متزوجة وأم لخمسة أطفال. وحتى عام ٢٠٠٣، كانت تقوم بصورة غير مشروعة باستغلال الأخشاب في غابة دينديريسو المصنفة. فقد أصبح زوجها العاطل عن العمل غير قادر على تلبية احتياجات الأسرة وكان البيع غير المشروع للأخشاب المقطوعة سيبلهم الوحيد للبقاء على قيد الحياة.

وكانت مريم، التي تترك بيتها في وقت جد مبكر من الصباح، تقطع يوميا مسافة تصل إلى ٤٠ كيلومتر حاملة حزمة خشب على رأسها.

وفي عام ٢٠٠٢، بدأ تنفيذ مشروع الإدارة التشاركية للغابات المصنفة في دينديريسو وكو، وهو مشروع تابع لبرنامج لكسمبرغ للتعاون. وتروي مريم ما يلي:

”في أيار/مايو ٢٠٠٣، قام فريق المشروع بتعداد جميع من كن يقطعن الخشب بصورة غير مشروعة. وبدعم من مستشارة المشروع، نظمنا أنفسنا في ١٢ جمعية تضم ٤٥٠ امرأة. وقررت كل جمعية استحداث أنشطة بديلة مدرة للدخل“.

”وَحالياً، أمارس تجارة حطب الوقود بصورة قانونية في بوبو ديولاسو. وبدعم من المشروع، تمكنت من الحصول على ائتمان صغير من أجل تطوير أنشطتي. واستفدت أيضا من تداريب متعددة: محو الأمية في لغة ديولا الوطنية، وإدارة أنشطة الجمعيات، وتشبيد مواعد محسنة، وإدارة الأنشطة التجارية الصغيرة والزراعة الحرجية. وشاركت ريفيقي في تداريب أخرى مدرة للدخل مثل الصباغة والحياكة والخياطة، وصنع الصابون، وزبدة الكريته، وتصنيع جوز البلاذر الأمريكي وخدمات المطاعم...“

”وتعلمت كيفية غرس الأشجار والاعتناء بها وأشارك في أنشطة إعادة التحريج التي يقوم بها المشروع. وقد استعدنا كرامتنا نحن مستغلات الخشب سابقا بصورة غير مشروعة وأصبحنا شريكات بالكامل للمشروع“.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، أنشئ اتحاد يانتا (“المضي قدما“)، وهو شريك لبرنامج لكسمبرغ للتعاون في المشروع الجديد لدعم إدارة الموارد الطبيعية في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١. وانتخبت السيدة درابو رئيسة لهذا الاتحاد الذي بات يضم ٣٠ جمعية نسائية وأكثر من ٢٠٠٠ عضو.

ويهدف اتحاد يانتا إلى مكافحة الفقر من خلال تحسين ظروف معيشة أعضائه وحماية البيئة.

\*\*\*

ووضعت وزارة البيئة الإطار المعيشي في بوركينا فاسو، التي تُعنى بإدارة الموارد الطبيعية، برنامجا لإطاريا للإدارة المستدامة للموارد الحرجية للسنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤. وتُبرز السياسات الوطنية لبوركينا فاسو أهمية الحد من الفقر استنادا إلى ”مبدأ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، الذي يوفق بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“.

ومن عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، تمول لكسمبرغ مشروع دعم إدارة الموارد الطبيعية في حوض بوبو ديولاسو في حدود ٧٢٩ ٩٥٦ ٥ يورو. وتشكل إدارة الموارد الطبيعية أحد القطاعين اللذين يركز عليهما البرنامج الإرشادي للتعاون المبرم بين لكسمبرغ وبوركينا فاسو للسنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ٦٢ ٩٠٠ ٠٠٠ يورو.

مقتطف من: «*La coopération, ça marche!*»، وهي نشرة تصدرها مديرية التعاون الإنمائي التابعة لوزارة خارجية دوقية لكسمبرغ الكبرى (نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

ومن الأمثلة الملموسة الأخرى على جهود لكسمبرغ للوفاء بالالتزامات المقطوعة في إطار الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية تركيز أنشطة برنامج لكسمبرغ للتعاون على قطاع المياه والمرافق الصحية.

#### (ب) - أنشطة لكسمبرغ في مجال المياه والمرافق الصحية

يشكل دعم الأنشطة الإنمائية التي تدرج في مجال المياه والمرافق الصحية منذ سنوات عديدة أولوية من أولويات برنامج لكسمبرغ للتعاون. ويستند هذا الاختيار إلى المشاورات التي أجريت مع سلطات البلدان الشريكة لنا وإلى ما حددته من احتياجات في استراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر. وبالفعل، إذا نظرنا إلى البلدان الشريكة للبرنامج، ندرك أن الحصول على المياه والاستفادة من المرافق الصحية في جميع هذه البلدان موضوع بالغ الأهمية، إما بسبب إجهاد مائي يعاني منه البلد بأكمله بصفة عامة (الرأس الأخضر وبلدان غرب أفريقيا الواقعة في منطقة الساحل)، أو بسبب شح المياه وصعوبة الاستفادة إلى حدا ما من المرافق الصحية حسب المناطق أو حسب مستوى معيشة السكان.

وأسباب هذا الالتزام متعددة. والمسلمة القائلة بأن الماء يشكل عنصرا أساسيا لحياتنا سبب كاف في حد ذاته تنضاف إليه عوامل أخرى. فبدون الحصول على الماء والاستفادة من المرافق الصحية لا تدوم الإنجازات المتحققة في مجال الصحة؛ والماء عنصر أساسي للزراعة، التي تتقدم بشكل واضح سبل الرزق في البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية. وأخيرا، لا ينبغي نسيان أن المياه تتيح المحافظة على النظم الإيكولوجية وأن مشكلة الحصول على المياه عامل من شأنه توليد عدم الاستقرار وغياب الأمن وبالتالي تقويض بعض ما أحرز من تقدم في مجال التنمية، ناهيك عن الآثار المترتبة على صعيد الجغرافية السياسية.

غير أن استجابة برنامج لكسمبرغ للتعاون ليست موحدة. فهي تندرج في السياق المحلي وتفضل مجال العمل هذا أو ذاك على أساس ما يلاحظ من احتياجات في الميدان. ويتيح مثال، يرد بيانه أدناه، من أمثلة الأنشطة في مجال المياه في النيجر استيعاب مختلف العوامل التي ينبغي مراعاتها والآثار المترتبة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي والصحي.

### الحصول على المياه الصالحة للشرب ييسر التنمية الاقتصادية في الوسط الريفي في النيجر

منذ وقت غير بعيد، كانت قرية شيكافان قرية من القرى المتعددة التابعة لمقاطعة دوسو في النيجر حيث لا تتوافر المياه ولا يمكن الحصول عليها طوال السنة. إلا أن هذه القرية التي يسكنها ٣٥٠ شخصا، الواقعة في جماعة موكو في أقصى شمال المقاطعة، استفادت للتو من أول مورد لها من موارد المياه الحديثة: ويتمثل في بئر مبطنة بالإسمنت ذات قطر كبير.

وفي الواقع، يقول زعيم القرية أتاري غومي: ” كانت مشكلة المياه محنة حقيقية في هذه القرية التي لم تكن تملك سوى بئر تقليدية واحدة يتجاوز عمقها ستين متراً، ويضيف أنه ” قبل إكمال هذه البئر الجديدة المبطنة بالإسمنت، لم نكن نستطيع تلبية سوى جزء قليل للغاية من احتياجاتنا من المياه. وفي شباط/فبراير بالفعل، كان علينا الذهاب إلى القرى المحاورة بل إلى باتاكو، على بعد أكثر من ٦ كيلومترات، لتزويد أسرنا بالمياه. وكانت تجري تعبئة الجميع، رجالاً ونساءً على حد سواء، للقيام بأعمال السخرة المتعلقة بالمياه“.

وكانت أعمال السخرة المذكورة المتعلقة بالمياه تستحوذ على جزء كبير من وقت سكان القرية وتمنعهم من تخصيص وقتهم لأنشطة أخرى من الأنشطة الاقتصادية - الاجتماعية أو المدرة للدخل أو الاجتماعية - الثقافية. وكانت مشكلة المياه نفسها السبب الرئيسي لتوقف تنمية تربية المواشي، في حين أن القرية تقع في منطقة ذات توجه رعوي.

ويرى أمادو هماني، أحد مزارعي شيكافان، عمره ٣٧ سنة، أن ” حدة شح المياه دفعت بعض الأسر إلى التفكير في الهجرة نحو الجنوب رغم ارتباطهم بهذه الأرض“.

” وبالاعتماد على بئرنا التقليدية الوحيدة، التي بلغ عمرها حوالي ٥٠ سنة والتي تشكل وكراً حقيقياً للخفافيش وغيرها من الطيور، كنا نستهلك مياهاً مؤجلة وغير صحية بما لها من آثار خطيرة على الصحة والمجتمع“.

وهكذا فقد عادت الروح من جديد إلى قرية شيكافان ببناء بئر مبطنة بالإسمنت تزود السكان، على نحو مستدام، بالمياه طوال السنة بكميات كافية وجودة مقبولة.

\*\*\*\*

وقد بنيت هذه البئر في إطار مشروع دعم التنمية الإقليمية في مقاطعة دوسو، بالنظر إلى أن الإمداد بالمياه الصالحة للشرب يشكل أولوية من أولويات استراتيجية النيجر الثانية للحد من الفقر، وبالتالي جانبا هاما من عملية التعاون بين النيجر ولكسمبرغ في هذه المقاطعة.

ويتيح المشروع، فضلا عن تيسير الحصول على المياه الصالحة للشرب، تسهيل استفادة سكان الأرياف من الفرص الاقتصادية والاجتماعية، بتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز قدرات المؤسسات العامة والخاصة فضلا عن المنظمات الريفية. وتبلغ مساهمة لكسمبرغ في هذا المشروع، بالنسبة للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ ما قدره ٥٥٦ ٤٥٩ ٨ يورو.

مقتطف من: «*La coopération, ça marche !*»، نشرة تصدرها مديرية التعاون الإنمائي التابعة لوزارة خارجية دوقية لكسمبرغ الكبرى (نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

وهناك أنشطة في مجال المياه والمرافق الصحية بجميع البلدان الشريكة لبرنامج لكسمبرغ للتعاون وكثيرا ما تشكل عنصرا من عناصر برنامج أوسع نطاقا للتنمية الريفية أو الحضرية المتكاملة.

وفي هذا الصدد، يجدر أيضا ذكر برنامج تحسين البيئة الحضرية في باماكو، مالي، بوجه خاص. ويهدف هذا البرنامج الذي يشمل عنصرا يتصل "بالمياه والمرافق الصحية" إلى توفير المرافق الصحية على نطاق أوسع في البيئة الحضرية. ويتناول بصورة عامة تهمة المجالات الحضرية غير الصحية ويعمل على تحسين رفاه السكان بالتقليل من خطر تفشي الأمراض.

## ٢ - إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات لكسمبرغ

لا يمكن تصور صياغة سياسات من منظور التنمية المستدامة إذا كانت كل جهة من الجهات الفاعلة تعمل بشكل معزول ومنغلق أمام كل تأثير خارجي.

وانطلاقاً من هذه المسلمة والتزاماً بالتعهدات المقطوعة أثناء مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في عام ١٩٩٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠٠٢، وضعت لكسمبرغ بموجب قانون مؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إطاراً تشريعياً للتنمية المستدامة يرسى هيكلها مؤسسياً ويحدد سلسلة من الأدوات بغرض التوصل إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة بشكل أفضل في السياسات العامة لكسمبرغ.

والأداتان اللتان حددهما القانون هما الخطة الوطنية للتنمية المستدامة والتقارير الوطني عن تحقيق التنمية المستدامة.

وتحدد الخطة الوطنية التي تعد كل أربع سنوات مجالات العمل ذات الأولوية وعدداً من الأهداف الملموسة والإجراءات التي يتعين اتخاذها من منظور التنمية المستدامة. ويصف التقرير الوطني عن تحقيق التنمية المستدامة، الذي يعد كل سنتين، حالة لكسمبرغ في مجال التنمية المستدامة ويفضي إلى استخلاص دروس من التجارب السابقة، سواء كانت إيجابية أو سلبية. وتشكل مؤشرات التنمية المستدامة، الواردة في التقرير الوطني، الأداة التي تستخدم لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة.

وعلاوة على الحكومة، التي تتولى تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، والبرلمان، الذي ينظر في الخطة الوطنية ويحيط علماً بالتقرير الوطني، هناك جهتان فاعلتان أنشئت بموجب قانون عام ٢٠٠٤ تندخلان في مجال التنمية المستدامة.

وتتمثل الجهة الأولى في المجلس الأعلى للتنمية المستدامة، وهو هيئة تعنى بالبحث والنقاش وتقديم المشورة في مجال التنمية المستدامة. ويتألف هذا المجلس من ممثلين للحكومة والبلديات ونقابات المأجورين والغرف المهنية وأرباب العمل والمنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية واللجنة الوطنية للأخلاقيات.

والجهة الفاعلة الثانية هي اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة، التي تتألف من ممثلي كل وزارة على حدة. وتعد اللجنة المشروع الأولي للخطة الوطنية إلى جانب التقرير الوطني، وتحرص على إدماج مبادئ التنمية المستدامة في مختلف السياسات القطاعية.

وأخيراً، يشارك المجتمع المدني بنشاط في هذه العملية. وتجري استشارته بانتظام.

وجدير بالذكر أيضاً أن لكسمبرغ شهدت مؤخراً إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بالتحقيق في مجال التنمية المستدامة بهدف زيادة إدماج المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة في البرامج والمناهج الدراسية.

ويشارك ممثلون لوزير التعاون والعمل الإنساني بنشاط في كل هذه الآليات التشاورية حتى لا تكون السياسات العامة في لكسمبرغ حجرة عثرة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

### مراعاة التحديات الجديدة في مجال التنمية المستدامة

#### (أ) تغير المناخ

إن الوتيرة المتسارعة لتدهور البيئة وتزايد معدل تبيد الموارد الطبيعية، وكذلك تعاضم التحديات التي يطرحها تغير المناخ، كلها عوامل تفرض على الفاعلين في القطاع العام اتخاذ تدابير في هذا المجال.

والأمر أكثر إلحاحا بالنسبة للبلدان النامية. فهذه البلدان قد تعاني بشكل غير متناسب من الظواهر الناتجة عن تغير المناخ، في حين أنها تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن حدوث هذا التغير. وفي غياب تحرك سريع على نطاق واسع في هذا المجال، سرعان ما تصبح البلدان النامية عاجزة عن تحمل هذه الحالة، ولا سيما في ضوء وقوع ظواهر جوية تتزايد وتيرتها وقسوتها بالنظر إلى الأمن الغذائي.

ويؤيد برنامج لكسمبرغ للتعاون منذ عدة سنوات ما تبذله البلدان النامية من جهود من أجل التكيف مع تغير المناخ. وقد تقرر تكثيف هذه الجهود في السنوات المقبلة، كما يستشف من البيان المتعلق بسياسة التعاون والعمل الإنساني الذي أدلى به وزير التعاون والعمل الإنساني، جان - لوي شيلتز، أمام برلمان لكسمبرغ في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

#### تغير المناخ والتنمية

اعتمدت خطة عمل هيوغو للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والتزمت الأطراف الموقعة على الخطة، ومن بينها لكسمبرغ، بالعمل على توفير حماية أفضل للسكان من الكوارث المقبلة وتحليل عوامل الخطر والتقليل منها، ولا سيما في البلدان النامية. ومن هذا المنطلق، يستثمر برنامج لكسمبرغ للتعاون منذ عام ٢٠٠٦ ما لا يقل عن ٥ في المائة من الميزانية المخصصة للمساعدة الإنسانية في اتقاء الكوارث.

(...)

ومن جهة أخرى، قرر برنامج لكسمبرغ للتعاون في مطلع السنة أن يراعي بصورة منتظمة قضايا التكيف مع تغير المناخ في أنشطته الإنمائية. وهذا لا يعني أننا سنبتكر قطاعا جديدا يضاف إلى قطاعاتنا التقليدية المتمثلة في المياه والصحة والتعليم والتنمية الريفية

المتكاملة. بل يعني أن كل مشروع جديد سيخضع بصورة منهجية لبحث أولي يتناول أثره على المناخ ومدى استجابته للاعتبارات المناخية.

وهذا لن يتم بطبيعة الحال بين عشية وضحاها. لكن في المقابل يمكننا أن نعول على كون قضايا البيئة تشكل منذ سنوات جزءا من القضايا الشاملة للتعاون.

وبعبارة أخرى، فقد كنا دوما نقوم بتحليل ومراعاة العنصر البيئي في مختلف مشاريعنا. ولن ننتقل إذن من الصفر. وسنجعل هذه الخطوة خطوة منهجية على نطاق واسع، مع التركيز بشكل خاص على عنصري المناخ والكوارث الطبيعية.

(...) ولا يسعني إلا أن أعرب عن أسفي على ما يبدو من تعذر تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة حقيقية. وعلى أهمية التحالفات والآليات، العالمية أو سواها، بالنسبة للمناخ، فما لم يحدث فتح في الأمم المتحدة - وهنا نجيل إلى ما سيحدث بعد كيوتو وبالي - سيكون من الصعب للغاية تنسيق الجهود بالشكل الملائم.

(...) وينبغي أن يكون هناك ترابط أوثق بين السياسة البيئية والسياسة الإنمائية.

فنحن بحاجة إلى الإنصاف في مجال المناخ. وهو جزء من التضامن الدولي، وهذا يستدعي بذل الجهود المطلوبة.

ونحن نسعى جاهدين، إلى جانب آخرين، إلى إيجاد حلول دولية وإلى إقامة شراكات ستعود بالفائدة على البلدان النامية، في سبيل تنظيم مؤتمر كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩.

مقتطفات من "البيان المتعلق بسياسة التعاون والعمل الإنساني" الذي أدلى به وزير التعاون والعمل الإنساني، جان - لوي شيلتز أمام مجلس النواب في دوقية لكسمبرغ الكبرى في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

وبما أن التكيف مع تغير المناخ ليس إلا جانبا من جوانب التحرك، فإنه ينبغي أيضا العمل رأسا على التصدي لهذه الظاهرة. وهكذا، التزمت لكسمبرغ، في عام ١٩٩٧ في كيوتو، بتقليل انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ قياسا إلى عام ١٩٩٠. وساند هذا المشروع الطموح كل من مجلس النواب والحكومات المتعاقبة، وعيا منهم بالحاجة إلى مواجهة تغير المناخ وإدراكا منهم أيضا للإسهام الكبير الذي

يتعين على لكسمبرغ تقديمه، بما أن معدلات انبعاثات غازات الدفيئة بها تعد من أعلى المعدلات في العالم إذا ما قيست بعدد سكانها.

وقد وضعت خطة عمل تشتمل على مجموعة من التدابير التي ستتيح لكسمبرغ تحقيق هذه الأهداف. وتتألف خطة العمل من مجموعة من التدابير الوطنية، لكنها تنص أيضا، كتكملة لها، على اللجوء إلى آليات ”المرونة“ المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو. وهناك لجنة مشتركة بين الوزارات تبدي رأيها في المبادرات المقيمة بغرض التمويل في إطار هذه الآليات. ويشارك أحد ممثلي وزير التعاون والعمل الإنساني في جلسات هذه اللجنة، كما يبدي رأيه بوجه خاص في المشاريع المنفذة في إطار ”آلية التنمية النظيفة“.

### (ب) الأمن الغذائي

تزايد عدد سكان العالم والآثار الناجمة عن تغير المناخ وغير ذلك من العوامل، من قبيل الاهتمام المتزايد بالوقود الأحثائي أو المضاربة، كلها عناصر تؤدي إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي، وتهدد بالتالي حياة أشد فئات السكان حرمانا في البلدان النامية.

ولكسمبرغ، التي تضطلع منذ سنوات بأنشطة في مجال التنمية الريفية المتكاملة، وضعت مجموعة من التدابير للإسهام، على مدى قريب، وعلى مدى أبعد كذلك، في كفالة الأمن الغذائي بالبلدان النامية.

ويتعلق الأمر بداية بزيادة لا تقل عن ٥٠ في المائة في البرامج الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلدان الخمسة الشريكة لبرنامج لكسمبرغ للتعاون في غرب أفريقيا (بوركينافاسو، والرأس الأخضر والسنغال ومالي والنيجر) التي تعد من البلدان المهتدة بمزيد من التدهور في هذا المجال.

في البيان الذي أدلى به الوزير شيلتزر بشأن سياسة التعاون والعمل الإنساني أمام مجلس النواب في ٢٣ نيسان/أبريل الماضي، أشار الوزير إلى أربعة تدابير رئيسية للتغلب على مشكلة انعدام الأمن الغذائي، ويرد بيانها أدناه.

#### أربع سبل للتغلب على انعدام الأمن الغذائي

- ١ - إنجاح جولة الدوحة لصالح التنمية. وينبغي أن يكتسي المبدأ القائل بأن كل قارة يحق لها تنظيم قطاعها الزراعي كما تشاء أهمية حاسمة في نتيجة المفاوضات.

- ٢ - ينبغي بحث كل ما يقرر بخصوص الوقود الأحيائي والعمل على إعادة الموازنة والتنظيم والسعي إلى التقليل.
- ٣ - الاستثمار الواضح في الزراعة بالبلدان النامية على أساس تعدد الوظائف والسعي إلى تحقيق الاستدامة والعمل على إيلاء أهمية أساسية للتنوع البيولوجي.
- ٤ - التوفيق بين رهانات تغير المناخ ورهانات التنمية.

وتسهم بالفعل في تحقيق هدف كفالة الأمن الغذائي مجموعة من إنجازات برنامج لكسمبرغ للتعاون، منها مشاريع التنمية المحلية المتكاملة في منطقتي سيغو ويوروسو في مالي، أو في منطقة دوسو في النيجر، حيث تكتسي الزراعة أهمية أساسية.

وأخيرا، تتيح استراتيجية البرنامج في مجال المساعدة الإنسانية القائمة على الركائز الثلاثة المتمثلة في الوقاية والمساعدة الطارئة والتحول إلى التنمية، القيام بصورة مرنة بإدماج إجراءات استجابة لاتقاء آثار تغير المناخ ومنع انعدام الأمن الغذائي على التوالي.